



القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف 2003 - تونس 2005



الوثيقة WSIS-II/PC-3/DT/15-A

30 سبتمبر 2005

الأصل: بالإنكليزية

رئيس اللجنة الفرعية ألف (إدارة الإنترنت)

الفصل الثالث: إدارة الإنترنت

ورقة الرئيس "غذاء الفكر"¹ (القسم الخامس)

تمهيد

62. وإننا ندرك أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت حققت تأثيراً فعالاً جعلت الإنترنت على ما هي عليه اليوم كواسطة شديدة القوة عالية الدينامية ومتنوعة على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في العمليات اليومية وحيث يتحقق الابتكار وخلق القيم عند طرفي الاستعمال. ويدل على التدويل المستمر للإنترنت، إنشاء مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت (RIRs) مؤخراً والجهود المعززة للأوساط المعنية بالإنترنت من أجل العمل صوب تحقيق توزيع منصف لعناوين بروتوكول الإنترنت.

63. وما فتئت الإنترنت تشكل واسطة عالية الدينامية، ولذلك ينبغي أن يكون أي إطار يرمي إلى تناول إدارة الإنترنت تجاوباً مع النمو الأسي للإنترنت وتطورها السريع كمنبر مشترك لاستحداث تطبيقات متعددة.

64. وينبغي الحفاظ على أمن الإنترنت واستقرارها.

65. وإننا ندعم تطور وتدويل إدارة الإنترنت بالاستناد إلى مبادئ جنيف وعن طريق الآليات والمؤسسات والمحافل القائمة والتي تنشأ مستقبلاً. وفي هذا الخصوص، نرى أن الوقت مناسب تماماً لأن يُبحث بالتفصيل الدور الذي ينبغي للحكومات أن تؤديه فيما يتعلق بإدارة الإنترنت.

تنفيذ مبادئ جنيف

66. عند استعراضنا مدى كفاية الترتيبات المؤسسية الحالية لإدارة الإنترنت ومناقشة السياسات العامة، ونظراً للتدويل المتواصل للإنترنت ومبدأ العالمية، اتفقنا على أنه يتعين إدخال تعديلات لجعل هذه الترتيبات متمشية مع "مبادئ جنيف". وبناء عليه، نوافق على ما يلي:

¹ ليس لهذه الورقة صفة رسمية في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإنما الهدف منها هو مساعدة الوفود على تجميع مدخلاتها وصلها.

- أ (تنفيذ مبادئ جنيف بطريقة تطويرية تنفّدى أي تغييرات من شأنها أن تهدد استقرار الإنترنت أو أمنها أو تيسرها أو موثوقيتها؛
- ب) تنفيذ مبادئ جنيف بطريقة تدريجية؛
- ج) استهلال عمليتين على الصعيد الدولي من أجل:
- '1' انتقال تدريجي إلى نموذج جديد للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تنسيق وإدارة أهم موارد الإنترنت.
- '2' خلق مجال جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة؛

نموذج جديد للتعاون

67. ومن أجل تنسيق وإدارة أهم موارد الإنترنت، سنسعى جاهدين إلى إيجاد مرحلة انتقال تدريجية وصولاً إلى نموذج جديد للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويمكن لهذا النموذج أن يشمل وضع وتطبيق مبادئ للسياسات العامة قابلة للتطبيق عالمياً، وبحث جدوى مشاركة الحكومات في إطار دولي وعلى مستوى المبادئ الشاملة في معالجة المسائل المتعلقة بتعيين الأسماء والترقيم والعناوين. ويمكن أن تشمل هذه ما يلي:
- أ) نظام توزيع عالمي لفدرات أرقام بروتوكول الإنترنت توزيعاً منصفاً وتتوافر فيه الكفاءة؛
- ب) وضع إجراءات لملف المنطقة الجذرية، وعلى وجه التحديد لميادين المستوى الأعلى الجديدة وللتغيرات في ميادين المستوى الأعلى للرموز الدليلية للبلدان؛
- ج) وضع خطط للطوارئ لضمان استمرارية أداء وظائف نظام أسماء الميادين البالغ الأهمية؛
- د) وضع آليات للتحكيم وتسوية المنازعات تستند إلى القانون الدولي في حالة نشوء المنازعات؛

الإشراف

68. وندعو، في ختام الفترة الانتقالية، إلى بحث إنشاء مجلس حكومي دولي للسياسة العامة والإشراف العالميين لإدارة الإنترنت. وينبغي أن يستند هذا المجلس إذا أنشئ وعندما ينشأ إلى مبادئ الشفافية والديمقراطية وأن يشارك فيه بصفة استشارية القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويمكن لهذا المجلس أن يرسخ وجوده في منظومة الأمم المتحدة وأن يتناول المسائل التالية:
- أ) تطوير السياسات العامة وصنع القرارات بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت؛
- ب) الإشراف المتعلق بإدارة موارد الإنترنت بما في ذلك عناوين بروتوكول الإنترنت، وميادين المستوى الأعلى التنوعية للرموز الدليلية للبلدان؛
- ج) التنسيق العالمي لإدارة الإنترنت عن طريق إجراء الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

المنتدى

69. وبالنسبة لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة، نوافق على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى بحث إنشاء محفل جديد للحوار بشأن السياسة العامة هو - منتدى إدارة الإنترنت (IGF) - لمدة خمس سنوات في البداية، ومنحه الولاية التالية:

- أ (معالجة قضايا السياسة العامة المتعددة الأبعاد والمتراطة والمتصلة بالعناصر الرئيسية لإدارة الإنترنت كوسيلة للمساهمة في استدامة الإنترنت ومثانة بنيتها؛
- ب) تسهيل الحوار بين مختلف الهيئات التي تتناول مجالات شاملة مختلفة؛
- ج) تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والاستفادة الكاملة في هذا الصدد من الخبرة الفنية للأوساط الأكاديمية والعلمية والتقنية؛
- د) تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات الملائمة بشأن المسائل التي تدرج في نطاق اختصاصها؛
- هـ) تعيين القضايا الناشئة، وتوجيه نظر الهيئات المناسبة إليها وتقديم توصيات بشأنها؛
- و) معالجة المسائل التي لا تدرج في نطاق أي من اختصاصات الهيئات القائمة؛
- ز) إسداء المشورة إلى جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإذكاء الوعي وبناء القدرات واقتراح حلول لتعجيل تيسر الإنترنت وتوفيرها بتكلفة محتملة في العالم النامي؛
- ح) تعزيز ودعم التزام أصحاب المصلحة بآليات إدارة الإنترنت الحالية والتي تنشأ مستقبلاً، ولا سيما الآليات التي تنشأ في البلدان النامية؛
- ط) المساهمة في الإدارة الجيدة للإنترنت في البلدان النامية والاعتماد على المصادر المحلية للمعرفة والخبرة الفنية اعتماداً كاملاً؛
- ي) القيام، بصفة مستمرة، بتشجيع إدماج مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عمليات إدارة الإنترنت وتقييم ذلك الإدماج.

70. وسيكون منتدى إدارة الإنترنت في عمله ووظائفه متعدد الأطراف وديمقراطياً وشفافاً. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن لمنتدى إدارة الإنترنت المقترح أن يقوم بما يلي:

- أ) الاستناد إلى الهياكل الحالية لإدارة الإنترنت وتطويرها مع التشديد بصفة خاصة على التكاملية بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية - الحكومات، وكيانات الأعمال التجارية، والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية - كل منها في مجال اختصاصه، وضمان مشاركتها في العمل على قدم المساواة؛
- ب) أن يكون هيكل المنتدى بسيطاً ولا مركزياً ويخضع لاستعراض دوري؛
- ج) أن يجتمع المنتدى بصفة دورية، حسب الطلب، وينبغي أن تكون اجتماعاته، من حيث المبدأ، مقترنة بمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، لتحقيق عدة أهداف من بينها الاستفادة من الدعم والتيسير اللوجستي.
- د) بحث مدى استصواب استمرار المنتدى بعد مدة ولايته الأولية التي تبلغ خمس سنوات.

71. وينبغي ألا تكون لمنتدى إدارة الإنترنت وظيفة إشرافية، وينبغي له ألا يحل محل الآليات أو المؤسسات الحالية، وينبغي له عدم الانخراط في العمليات اليومية.

72. ويمكن لمنتدى إدارة الإنترنت أن ينشئ مكتباً صغيراً ومحدوداً وتتوافر فيه الكفاءة بالقياس إلى التكلفة ويتألف من عدد قليل من الموظفين الفنيين والتقنيين. وينبغي أن يكون المكتب تمثيلاً من حيث توازن التمثيل الجغرافي، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي استعراض دور المكتب في نهاية المرحلة الانتقالية.

73. ونشجع نشوء عمليات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية للنقاش بشأن الإنترنت كوسيلة لدعم الجهود الإنمائية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية، والتعاون من أجل التوسع في استعمال الإنترنت ونشرها تحقيقاً لهذه الأهداف.

74. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لمبادئ جنيف.
